العوة كان موليا بينه وبين امراته بعد طلاقها تطليقة
لايكون موليا **رجل** الى من امراته وبينه وبينها مسيرة اربعة اشهر او اكثر او هو بعيد بحيث
الجماع كان فيه ما للسان عندنا تقول فئت اليها فان فاء بلسانه ثم برأى الاربعة الاشهر سقط
ولا يكون فيه الا باجماع وان كان المولي يحسن الجماع بالسان وان كان مجبوبا عاجزا عن
جاز ان يكون فيه باللسان ويكون عنزله الغايب والمريض ولو فاء المريض بقلبه لا بلسانه لا صح
المولي اذا جامع امراته فاء دون الوطء لم يكن ذلك فيئا **فصل** في الفرقة بين الزوجين
احدهما صاحبه وما لكن **رجل** اشترى امراته او شيأ منها بطل النكاح فان طلقها قبل الزوج
بقي عليها العوة لانه طلاقه لان الطلاق لا يقع الا في النكاح او في عوة النكاح والمولاة على اصل
بملك اليمين فلم يكن عليها العوة لانها في الرق ولو اعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل
عوة سقطت عنها العوة بقي طلاقه عليها في قول محمد وابي يوسف الاول رجع ابو يوسف عن هذا وقال
وهو قول زفر وعليه الفتوى **رجل** قال لامراته الاموات طالق للسنة ثم اشتراها فباعها وقد كان
لا يقع الطلاق ولكنا نقول اذا اشتراها فانقضت عوة الايلاء وكذا الوعلى طلاقها فرقها ثم عادت اليه
بعد ما ملكها لا يقع الطلاق وان اعتقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة او انقضت عوة الايلاء
او وجد الشرط يقع طلاقه عليها في قول محمد وفي قياس قول ابي يوسف لا يقع وعليه الفتوى وجه
زوجها او شيأ منه بطل النكاح فان اعتقت زوجها ثم طلقها وهي في العوة لا يطلق في قول
ابي يوسف الاخر ويطلق في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله ولو قال العبد لامراته الحرة
انت طالق للسنة ثم ملكت زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل
فيظهر وجوب العوة عليها فيكون على الاقل خلاف الفضل الاول منكوحة ارتدت والعياذ
جرى بين بضعي وابي القاسم الصفار ايهما كان لا يقع الفرقة بينهما حتى لا يصل الى مقصودها
مقصودها الفرقة وفي الروايات الظاهرة يقع الفرقة ويحبس المراة حتى يسلم ويجدد النكاح
سدا لهذا الباب عليها **رجل** علق طلاق امراته بدخول الدار ثم ارتد والعياذ بالله وهو
الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا الولي
الحرب ثم انقضت عوة الايلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد اللحاق بدار الحرب لا يقع الطلاق
عاد الى دار الاسلام سلما وهي في العوة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق
قول ابي يوسف الاخر ويقع في قوله الاول وهو قول محمد والمرتد اذا ارتد والعياذ بالله
يد الحرب فطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام سلمة لا يقع الطلاق في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه لسقوط العوة عنها باللحوق بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق
واما لا يقع قبل العود الى دار الاسلام لاختلاف الدارين الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت
ارتد ابواها عن الاسلام لم تبن من زوجها ما لم تلحقا بدار الحرب بانت ولحقا بها وان ارتد
بدار الحرب وابواها مسلمان لم تبن من زوجها ما لم تلحق بدار الحرب مرتدة او تسبى
صغيرة تحت مسلم تحمل ابويها وابنها تصير ابنة قد بانت او هي حبلى من مسلم عاد
ولو تحمل الابوان بانت من زوجها وان لم يلحقا بها بدار الحرب مسلمة بالغة تحت مسلم عاد
معتوهة فارتد الابوان ولحقا بها بدار الحرب لم تبن من زوجها مسلم تزوج نصرانية صغيرة

ان نصرانيان فملكت الصغيرة وهي لا تعقل النصرانية ولا دينا من الاديان ولا تصف بانت من زوجها
كذا الصغيرة المسلمة باسلام الابوين اذا لحقت وهي لا تعرف الاسلام ولا تصف عن زوجها كما لها
ارتدت ولهذا احتاج الاتقياء والصلحاء الى استيصاف امراته وهو حسن لكن يمكن ان يكون ذلك استيصافا
على وجه الاستفهام مستمرا للوصف عليها فان قالت انا اعتقد الاسلام واعتد على الوصف ولا اصف
انا لو اسلمت من زوجها لا تفارقني لكن لا اصف فانها اذا قالت هذا تبين منه لانها اختارت نفسها
مرتدة وان قالت انا اعتقد الاسلام ولا اعتد على الوصف اختلفوا فيه قال بعضهم سئل من زوجها
ان اجمل لبس بزور وقال بعضهم لا سئل لان ردة الكافر لا يصح استحسانا مع ان سبيها معصية
باسرها اختبارا فلان لا تعتبر ردته هذه كان اولى الصبي الذي يعقل اذا ارتداده يصح ويوجب
الفرقة في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا ارتداد الصبية التي يعقل اولى بالصبي العاقل وهو
يصف الاسلام بكون مرتدا الا انه لا يقتل كالمكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح ردته ولا
تعتبر صبي نصراني زوجه ابوه نصرانية فاسلمت المراة لا فرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام
فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان ابى فرق القاضي بينهما كما لو كان بالغا بعرض الاسلام عليه فان ابى
فرق بينهما زوجان سكران ارتدا معا لم يقع الفرقة بينهما استحسانا حتى لو اسلما كان النكاح قائما
بينهما الا اذا انتقل من حين الى حين لا سئل ضرورة وقال الشافعي رحمه الله يقع بينهما وبين اسلم ابويه الى
الاول فان لم يعقل حتى مضت ثلاثة حيض سئل امراته حرة خرجت الينا مسلمة وتركت زوجها الكافر
في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا الوخرج الحربي الينا مسلما وترك امراته كافرة في دار الحرب
الا انها ان خرجت مسلمة من عامها لا عوة عليها في قول ابي حنيفة وقال صاحباه عليها العوة وكذا
لو خرج احدهما ذميا يقع الفرقة وان خرج احدهما مستامنا لا يقع الفرقة وان خرجا مسلمين فالمرأة
المراة في رواية هي امراته حتى يحيض ثلاث حيض وفي رواية يرض الاسلام على الزوج فان ابى
فرق بينهما وان لم يرض الامام الاسلام عليه لا يقع الفرقة حتى يحيض ثلاث حيض اذا اسلم احد
الزوجين في دار الحرب توقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض في حرة اسلمت في دار الاسلام
يرض على زوجها فان اسلم والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
عنهما وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا وان اسلم الزوج وامراته حرة او مجوسية او مجوسية بين ابوي الاسلام
عليها فان اسلمت والا فرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كما سمينا وقع النكاح بينهما على حالته
ورده احد الزوجين لا يكون طلاقا وقال محمد ردة الزوج طلاق قبيا ساعلى ايا الزوج ...

فصل في اللعان اللعان لا يجري الا بين الزوجين حرين سليمين عاقلين بالغين غير
محدودين في قذف لان اللعان عندنا شهادات مؤكدات بالايمان فلا يجري اذا لم يكونوا من اهل
الشهادة اولم يكن احدهما من اهل الشهادة اولم يكن احدهما من اهل الشهادة وهي اهلية
الشهادة بزوال العمى والاحصان في جانب المراة ويجري اللعان بين الفاسقين والاخرسين لانهما
من اهل الشهادة بمنعقد النكاح عصرتها وسبب اللعان قذف الزوجة قد فا يوجب الحد او الاتيان
واذا تعذر السبب وامتنع اللعان لعنى من قبل المراة بان كان الزوج مراهقا او عاقلا بالغا عنين مجبوب
في قذف والمراة انه او كافرة او صغيرة او مجنونة او خرسا او غير عفيفة او موطوءة بشبهة
لا يجري اللعان والاصح ان حد القذف على الرجل وان امتنع اللعان لعنى من قبل المراة بان كان الزوج